

### نظرة عامة

في المائة عام 2018 مقارنة مع 59.2 في المائة عام 2017 مع انخفاض في نسب القطاعات الأخرى، بالرغم من الجهود المبذولة لتنويع الاقتصادات العربية.

سجلت المصنوعات نسبة 28.8 في المائة وكذلك السلع الزراعية لتبلغ 7.1 في المائة من إجمالي الصادرات. وفيما يتعلق بالواردات فتشير البيانات أن المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية ما نسبته 65.1 بالمائة بينما انخفضت السلع الزراعية انخفاضاً طفيفاً محققة نسبة 18.8 من إجمالي الواردات العربية خلال عام 2018.

أما بالنسبة للتجارة السلعية العربية البينية، فقد شهد عام 2018 تواصل التحسن في أداء التجارة العربية السلعية البينية، انعكاساً لاستمرار الزيادة التي تشهدها أسعار النفط العالمية للعام الثاني على التوالي. إضافة إلى ذلك، تحسنت حركة التجارة بين الدول العربية مع التحسن الذي تشهده الظروف الداخلية ببعض تلك الدول. كمحصلة للتطورات المذكورة، ارتفعت قيمة التجارة العربية البينية خلال عام 2018 بمعدل بلغ حوالي 6.2 في المائة لتصل إلى نحو 109.6 مليار دولار، مقابل حوالي 103.2 مليار دولار مسجلة خلال عام 2017.

على صعيد الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية، حققت التجارة البينية للنفط الخام خلال عام 2018 مساهمة قدرها حوالي 6.0 في المائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية. وبخصوص مكونات التجارة البينية غير النفطية، استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الأكبر، ثم مجموعة السلع الزراعية.

فيما يتعلق بتجارة الخدمات، شهد عام 2018 زيادة العجز المُسجل بصافي ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة، جاء ذلك

بلغت التجارة السلعية الإجمالية العربية خلال عام 2018 ما قيمته 1920 مليار دولار مقارنة 1765 مليار دولار عام 2017 محققة نسبة ارتفاع بلغت حوالي 8.8 في المائة بسبب ارتفاع قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية إلى 1095.4 مليار دولار عام 2018 مقارنة مع 956.4 مليار دولار عام 2017 أي بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 14.5 في المائة عما كانت عليه عام 2017. أما أداء الواردات السلعية الإجمالية العربية، فقد شهدت ارتفاعاً طفيفاً عام 2018 لتبلغ ما قيمته 824.6 مليار دولار مقارنة مع نحو 808.8 مليار دولار عام 2017، أي ارتفاع بلغت نسبته 1.9 في المائة.

بالنسبة لاتجاهات التجارة العربية خلال عام 2018 فقد أظهرت البيانات موجة من الصعود في حجم الصادرات العربية المتجهة إلى مختلف الشركاء التجاريين، فقد احتلت الصادرات البينية العربية 9.9 في المائة، واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 5.5 بالمائة من إجمالي الصادرات العربية، والاتحاد الأوروبي نسبة 15.5 بالمائة، وحققت آسيا تحسناً ملحوظاً لتصل إلى 53.2 بالمائة في حين بلغت حصة باقي دول العالم نحو 15.5 بالمائة.

وفيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2018 فقد ارتفعت الواردات من معظم الشركاء التجاريين بنسبة 1.9 بالمائة، وسجلت الواردات من الولايات المتحدة نسبة انخفاض بلغت 8.3 في المائة ومن الاتحاد الأوروبي بنسبة 1.8 في المائة، في المقابل ارتفعت الواردات من الدول العربية بنسبة 9.4 بالمائة وكذلك من الهند بمعدل 32.6 في المائة على الرغم من انخفاض نسبة الواردات من آسيا بنسبة 24.9 في المائة.

بالنسبة للهيكل السلعي للتجارة مازالت تستأثر فئة الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية فبلغت حوالي 63.4

### التجارة الخارجية السلعية الإجمالية

#### أداء التجارة الخارجية السلعية

أدى ارتفاع أسعار النفط العالمية لمستويات لم تشهدها منذ عام 2014 إلى ارتفاع قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية عام 2018 بنسبة بلغت نحو 14.5 في المائة لتبلغ 1095.4 مليار دولار مقارنة مع نحو 956.3 مليار دولار في عام 2017، مما أثر في وزن الصادرات الإجمالية العربية من إجمالي الصادرات العالمية لتبلغ نحو 5.7 في المائة في عام 2018 مقابل 5.4 في المائة خلال العام السابق.

في حين ارتفعت قيمة الواردات السلعية الإجمالية العربية، بنحو 1.9 في المائة لتبلغ 824.6 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة بنحو 808.8 مليار دولار في العام السابق، مما أثر بشكل محدود على وزن الواردات العربية عالمياً حيث انخفضت لتبلغ في 4.2 في المائة عام 2018 مقارنة 4.5 في المائة 2017. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع مستويات الطلب المحلي لقيام عدد من الدول بتقليص مستويات الإنفاق العام إضافةً إلى التدابير التي اتخذتها بعض الدول نتيجة للضغوط التي يتعرض لها سعر صرف عملاتها المحلية مع تراجع الموارد من النقد الأجنبي وكذلك انخفاض أسعار السلع الغذائية باعتبار أنها تمثل نسبة كبيرة من واردات الدول العربية، الجدول (1).

كنتيجة لزيادة المدفوعات الخدمية بقيمة فاقت الزيادة المُحققة في المتحصلات الخدمية. فقد ارتفعت المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة بنحو 10.9 مليون دولار لتسجل نسبة قدرها 5.4 بالمائة خلال عام 2018 لتبلغ حوالي 212.9 مليار دولار مقابل حوالي 202 مليار دولار مسجلة بعام 2017. يُعزى ذلك للتحسن المتواصل الذي تشهده المتحصلات من بند السفر (السياحة) في بعض الدول العربية.

هذا، وقد ارتفعت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة بقيمة قدرها 15.1 مليون دولار أي بنسبة قدرها 4.6 في المائة لتبلغ حوالي 327.4 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع نحو 312.3 مليار دولار محققة بالعام المقابل، نتيجة لارتفاع المدفوعات الخاصة بكل من النقل والشحن والتأمين بسبب زيادة قيمة الواردات السلعية للدول العربية كمجموعة.

كمحصلة لتلك التطورات سألفة الذكر في كل من المتحصلات والمدفوعات الخدمية فقد سجل العجز المُسجل بالميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2018، نسبة زيادة قدرها 3.9 في المائة ليصل إلى نحو 114.5 مليار دولار مقابل حوالي 110.2 مليار دولار تمثل عجز محقق خلال العام السابق.

الجدول (1)  
التجارة الخارجية العربية الإجمالية  
(2018-2014)

معدل التغير السنوي (2018 - 2014) (%)	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)					البنود
	*2018	2017	2016	2015	2014	*2018	2017	2016	2015	2014	
-8.5	14.5	19.9	-7.4	-31.0	-5.2	1,095.4	956.4	798.0	862.0	1,250.2	الصادرات العربية
-4.6	1.9	-0.3	-6.2	-7.1	6.2	824.6	808.8	811.1	864.3	930.1	الواردات العربية
-2.2	8.2	5.3	2.2	-13.0	0.8	19,180.6	17,730.0	16,843.3	16,482.0	18,935.0	الصادرات العالمية
-1.8	7.7	5.0	2.4	-11.9	0.8	19,409.7	18,024.0	17,169.9	16,766.0	19,024.0	الواردات العالمية
						5.7	5.4	4.7	5.2	6.6	وزن الصادرات العربية من إجمالي الصادرات العالمية
						4.2	4.5	4.7	5.2	4.9	وزن الواردات العربية من إجمالي الواردات العالمية

\* بيانات أولية.

المصدر: الملحق (1/8) بالنسبة لبيانات التجارة العربية، وصندوق الدولي ومنظمة التجارة العالمية بالنسبة لبيانات التجارة العالمية (2014-2015).

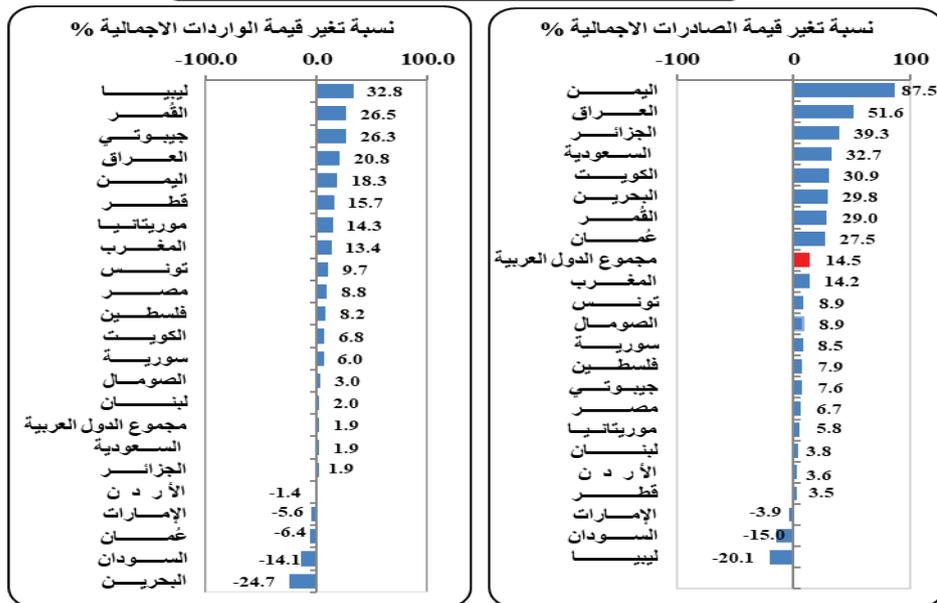
ورغم أن الإمارات جاءت في المركز 16 ضمن أكبر اقتصادات التصدير لعام 2018، حسبما ذكرت منظمة التجارة العالمية، متفوقة على إسبانيا، والهند وسويسرا وبولندا وتايلاند وماليزيا والبرازيل وأستراليا، إلا أن صادراتها انخفضت بنحو 3.9 في المائة عام 2018، وهذا يرجع لتراجع صادراتها غير النفطية خاصة، وإعادة الصادرات من الذهب غير النقدي.

أما فيما يتعلق بأداء الواردات السلعية للدول العربية لعام 2018، فقد ارتفعت الواردات في الدول العربية بشكل عام بنسبة 1.9 في المائة، وقد حققت معظم الدول العربية ارتفاعاً في حجم واردتها حيث حققت ليبيا أكبر ارتفاع بنحو 32.8 في المائة، تليها جزر القمر وجيبوتي بنسبة متقاربة بنحو 26.5 في المائة، وجاءت العراق بنسبة 20.8 في المائة وتونس بنسبة 9.7 في المائة واليمن بنسبة 18.3 في المائة، وقطر 15.7 في المائة، وفي حين حققت السعودية والجزائر أقل نسبة ارتفاع بنحو 1.9 في المائة، في حين حققت خمس دول عربية انخفاضاً في حجم وارداتها، حيث حققت البحرين أعلى معدل انخفاض بين الدول العربية بنسبة بلغت 24.7 في المائة تليها السودان بنسبة 14.1 في المائة، سلطنة عُمان بنسبة 6.4 بالمائة، والإمارات بنحو 5.6 بالمائة، والأردن بنسبة 1.4 في المائة، ويوضح ذلك في الملحق (1/8) والشكل (1).

على صعيد أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى لعام 2018، فقد ارتفعت صادرات معظم الدول العربية النفطية وغير النفطية، ولكن الملاحظة التي تستحق الاهتمام هو الارتفاع الملحوظ لصادرات الدول العربية الأقل نمواً، حيث بلغت نسبة نمو الصادرات في اليمن إلى 87.5 في المائة، كما بلغت نحو 29 في المائة في جزر القمر، ثم جاءت الدول العربية النفطية، حيث بلغت نسبة النمو في العراق نحو 51.6 في المائة، كما سجلت في الجزائر نسبة نمو بنحو 39.3 في المائة، وفي السعودية بنحو 32.7 في المائة، والكويت 30.9 في المائة، وفي البحرين 29.8 في المائة، وتونس بنسبة 8.9 في المائة، بينما تأتي المغرب بنسبة 14.2 في المائة، والصومال بنسبة 8.9 في المائة، وسوريا بنسبة 8.5 في المائة، ومصر بنسبة 6.7 وفي كل من الأردن ولبنان وقطر حققت نسب نمو منخفضة بمتوسط 3.5 في المائة، وبشكل عام فقد تأثرت صادرات جميع الدول المصدرة للنفط بشكل ايجابي نتيجة تعافي الأسعار وزيادة كميات الإنتاج خلال النصف الثاني من العام وكذلك الارتفاع النسبي في أسعار السلع الأولية حيث حققت مجموع الدول العربية نسبة 14.5 في المائة.

أما ليبيا، فقد أدت التطورات السياسية فيها إلى انخفاض الصادرات بنحو 20.1 في المائة،

الشكل (1): التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية (2018)\*



(\*) بيانات أولية.  
المصدر: الملحق (1/8).

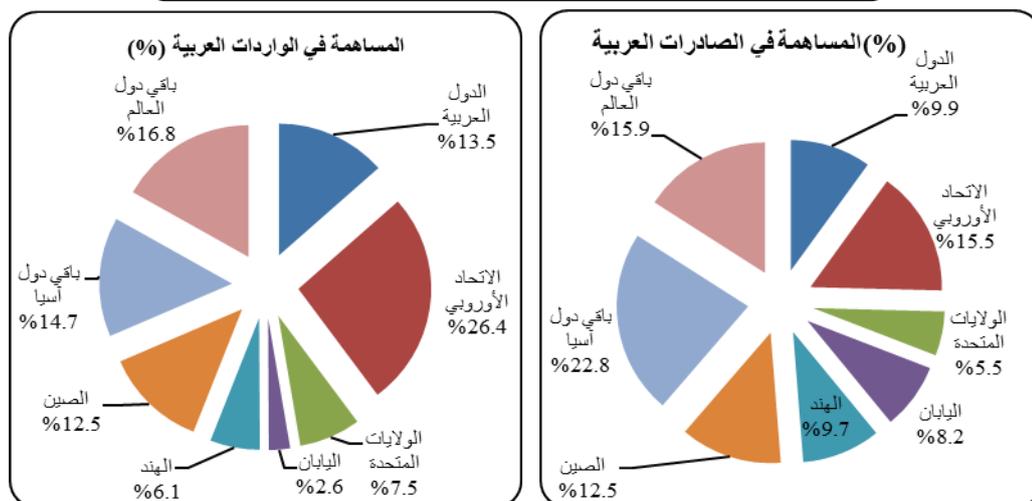
### اتجاه التجارة السلعية الإجمالية العربية

فيما يتعلق بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2018، فرغم نمو الواردات بنسب ضئيلة حيث سجلت 2.0 في المائة، إلا أن الهيكل الجغرافي للواردات العربية شهد تغييراً مع كل الشركاء التجاريين، وقد أدى التوجه نحو تنويع مصادر الواردات إلى استحواذ باقي دول العالم على 16.8 في المائة مقارنة مع حوالي 3.1 في المائة في العام السابق، وكذلك ارتفاع نصيب الدول العربية ليصل إلى 13.5 في المائة مقارنة بحوالي 12.9 في العام السابق، واستمرت آسيا تشكل إحدى أهم مصادر الواردات العربية واستأثرت بالحصة الأكبر بنسبة بلغت 35.8 في المائة بالرغم من انخفاضها عن العام السابق، حيث استأثرت الصين بـ 12.5 في المائة وباقي دول آسيا بـ 14.7 في المائة من إجمالي الواردات العربية، بينما شهدت الواردات من الاتحاد الأوروبي انخفاض طفيف حيث سجلت 26.4 في المائة مقارنة مع 27.4 في المائة العام السابق، وكذلك الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت 7.5 في المائة مقارنة بـ 8.3 في المائة بالعام السابق، الملحق (2/8)

رغم التوترات التجارية العالمية عام 2018 إلا أن الصادرات السلعية العربية ارتفعت عام 2018 بنسبة 14.7 في المائة، وهي أقل من معدل النمو الذي حققته العام الماضي، ولكن الملفت للنظر التغير الكبير في الهيكل الجغرافي للصادرات العربية، فنظراً لارتفاع أسعار النفط وتخطيها حاجز 80 دولار في أكتوبر 2018 فقد انعكس ذلك على حصص شركاء التجارة الرئيسيين للدول العربية في الصادرات العربية، حيث استحوذت دول آسيا على النصيب الأكبر من الصادرات العربية عام 2018 بنسبة 53.2 في المائة، بعد أن كانت تمثل نحو 31.7 في المائة عام 2017، لكونها المستوعب الأول لصادرات الدول العربية من النفط، حيث زادت نسبة الصادرات لكل من اليابان والهند والصين مقارنة بالعام السابق وكذلك باقي دول آسيا.

كما ارتفع نصيب الاتحاد الأوروبي من الصادرات ليلبغ نحو 15.5 في المائة مقارنة مع 11.0 في المائة العام السابق، وكذلك ارتفعت الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى 5.5 في المائة، بينما انخفضت الصادرات للدول العربية بنسبة ضئيلة حيث سجلت 9.9 في المائة مقارنة بحوالي 11 في المائة في 2017، وقد حصدت باقي دول العالم نسبة 16.6 في المائة.

الشكل (2): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين (2018)\*



(\*) بيانات أولية  
المصدر: الملحق (2/8).

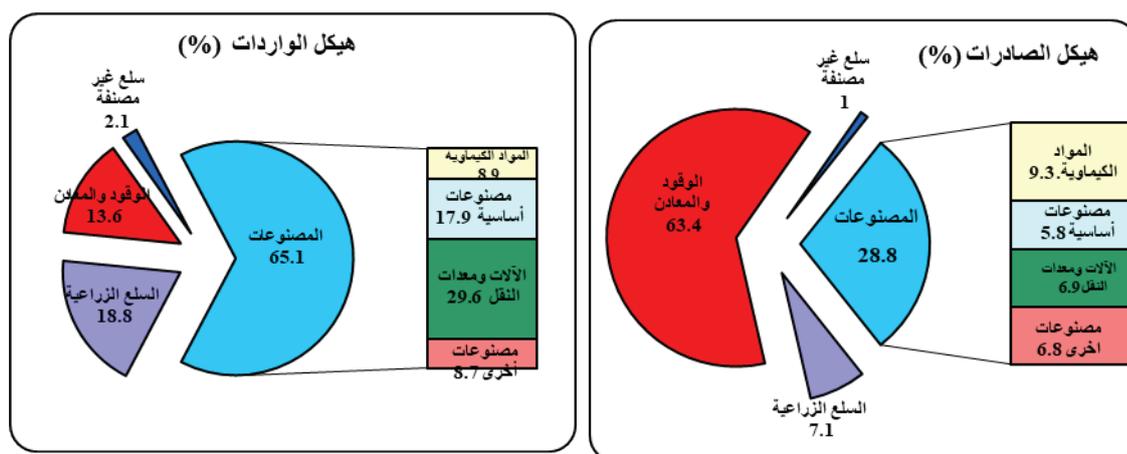
وبالنسبة للهيكال السلعي للواردات الإجمالية العربية، تشير البيانات إلى أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية مع حدوث انخفاض في حصتها من 66.1 في المائة في عام 2017 إلى 65.1 في المائة عام 2018. وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل بالمركز الأول مع انخفاض في حصتها من الواردات الإجمالية من 30.4 في المائة عام 2017 إلى 29.6 في المائة عام 2018 تلتها في المركز الثاني المصنوعات الأساسية واستأثرت بحصة بلغت 17.9 في المائة من الواردات الإجمالية عام 2018 بانخفاض طفيف عما كانت عليه في العام السابق. كما احتفظت حصة المصنوعات المتنوعة الأخرى بنسبة 8.7 في المائة عام 2018 مقارنة مع 8.8 في المائة عام 2018. وكذلك المواد الكيماوية سجلت نسبة 8.9 في المائة عام 2018 مقارنة بـ 8.6 في عام 2017. وبالمقابل احتفظت حصة الوقود والمعادن 13.6 في المائة عام 2018 مقارنة بنسبة 13.8 في المائة عام 2017. وفيما يتعلق بفئة السلع الزراعية احتفظت هي الأخرى بحصتها من 18.9 في المائة عام 2017 إلى 18.8 في عام 2018، الملحق (3/8) والشكل (3).

### الهيكال السلعي للتجارة الإجمالية العربية

استأثرت فئة الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية، كما هو الحال في السنوات الماضية، إلا أن ارتفاع أسعار النفط أدت إلى ارتفاع مساهمتها في هيكال الصادرات السلعية العربية لتصل إلى 63.4 في المائة عام 2018 مقارنة بـ 59.2 في المائة عام 2017، أما حصة المصنوعات فقد انخفضت لتصل إلى 28.8 في المائة مقارنة بـ 30.5 في عام 2017.

على مستوى مكون المصنوعات فقد احتفظت المواد الكيماوية كأكبر حصة من المصنوعات بنسبة 9.3 في المائة من جملة الصادرات في عام 2018 وإن كان ذلك بانخفاض طفيف عن حصتها في عام 2017 التي بلغت 9.8 في المائة. أما صادرات السلع الزراعية فقد حققت انخفاضاً طفيفاً حيث بلغت نسبتها 7.1 في المائة في عام 2018 مقارنة بـ 7.7 في المائة في عام 2017. كما انخفضت حصة الصادرات من السلع غير المصنفة من 2.3 في المائة عام 2017 لتبلغ 1.0 في المائة في عام 2018.

الشكل (3): الهيكال السلعي للواردات والصادرات العربية الإجمالية (2018)\*



\* بيانات أولية.  
المصدر: الملحق (3/8).

### تنافسية الصادرات السلعية العربية

0.355 في عام 2015، وان كانت ارتفعت إلى 0.397 عام 2017.

وبالنسبة لمؤشر التنوع فقد بلغت قيمته للدول العربية 0.724 في عام 2017 وهي تعتبر قيمة متأخرة حتى على مستوى الدول النامية التي بلغت قيمة المؤشر لها 0.193 في ذات العام، بينما بلغ المؤشر لدول العالم 0.760. إلا أن تطور قيمة المؤشر في الدول العربية تشير إلى تحسن نسبي في أدائها مقارنة بقيمته في عام 2012 التي كانت 0.700 ثم أصبحت قيمته 0.724 في عام 2017.

أما عن أداء الدول العربية منفردة فيلاحظ ارتفاع قيمة مؤشر التنوع في الدول العربية المصدرة للبتروول وكذلك الدول المصدرة للمواد الأولية، حيث حققت العراق أعلى قيمة في مؤشر التنوع في عام 2017، بنحو 0.898، ثم جاءت موريتانيا بقيمة بلغت 0.867 وكذلك الأمر بالنسبة لليبيا 0.832، قطر 0.827، الكويت 0.772. وقد حققت دولة الإمارات أفضل قيمة في مؤشر التنوع لعام 2018 بلغت 0.529 وذلك نتيجة لسياساتها التي تعتمد على توفير بيئة أعمال تنافسية ترتب عليها جذب استثمارات في قطاعات متنوعة إنعكست بشكل مباشر على تخفيض حصة صادرات البتروول من إجمالي صادرات الإمارات وبالتالي تحسن مؤشر التنوع. وقد تلي الإمارات من حيث الأداء في مؤشر التنوع كل من تونس، مصر، لبنان، المغرب، جيبوتي، الأردن، على التوالي. ويلاحظ أن تلك الدول، باستثناء الإمارات، تُعد من الدول متنوعة الصادرات بطبيعة هياكلها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية التي تجعل من مساهمة البتروول في صادراتها نسبة محدودة.

أما بالنسبة لمؤشر التركيز، فقد حققت العراق أيضاً أعلى درجة من التركيز حيث بلغت قيمة المؤشر 0.941 في عام 2017 وتليها كل من ليبيا وجزر القمر والصومال، الكويت، السعودية، اليمن، قطر على التوالي حيث تعتمد تلك الدول على تصدير البتروول كسلعة رئيسية عدا الصومال التي تعتمد على تصدير عدد محدود من السلع الأولية. وقد حققت تونس أفضل قيمة لمؤشر التركيز في عام 2017 بلغت 0.141 تليها لبنان 0.143، مصر 0.149، جيبوتي 0.160، المغرب 0.167 والأردن 0.169، الجدول (2) والشكل (4).

إن تحسين تنافسية السلع العربية في الأسواق العالمية من أهم القضايا التي تسترعي إهتمام الاقتصاديين خاصة مع ضعف نسبة مساهمة التجارة العربية في التجارة العالمية. كما تزداد أهمية تنمية الصادرات في ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه في زيادة الإنتاج المحلي، والتشغيل، وتوفير النقد الأجنبي، وتحسين وضع ميزان المدفوعات مما يسهم في خفض الدين الخارجي. ويعد الارتقاء بالتنافسية أحد أهم الآليات لتنمية الصادرات، ومن هنا فسوف يتم تتبع التطور في مؤشرات التنوع والتركز الخاصة بالصادرات العربية وذلك على النحو التالي: -

مؤشر التنوع Diversification Index: والذي يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين صفر و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

مؤشر التركيز Concentration Index: ويعرف بمؤشر هيرفندال-هيرشمان ويقاس مستوى التركيز السوقي لحصة الدولة من الصادرات/ الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية وتتراوح قيمة مؤشر التركيز بين صفر و1 وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركيز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركيز أكبر.

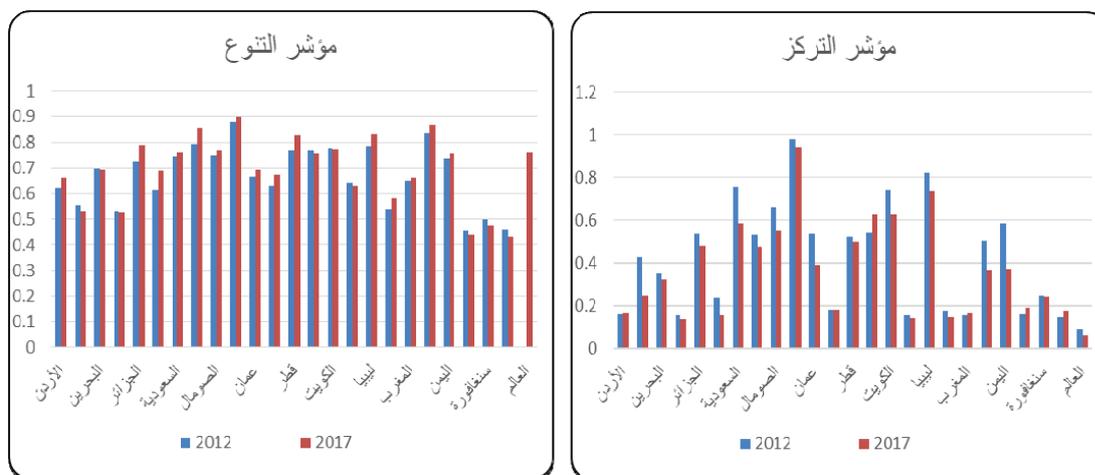
تشير مؤشرات التنافسية لعام 2017 إلى ضعف تنافسية الصادرات العربية سواء من حيث مؤشر التركيز أو مؤشر التنوع، حيث بلغت قيمة مؤشر التركيز للدول العربية مجتمعة 0.397 مقارنة بقيمته في الدول النامية التي بلغت 0.090 وقيمته بالنسبة لدول العالم التي بلغت 0.063 في ذات العام 2017. ويشير تتبع تطور هذا المؤشر في الدول العربية إلى وجود اتجاه للتحسن على مدى الزمن إذ بلغت قيمة مؤشر التركيز في الدول العربية 0.464 في عام 2012، ثم انخفضت في عام 2014 لتصبح 0.483، حتى وصلت

الجدول رقم (2)  
تنافسية الصادرات العربية: مؤشر التركيز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى  
(2012-2017)

2017			2012			الدول
مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	
0.659	0.169	211	0.623	0.164	234	الأردن
0.529	0.244	259	0.553	0.429	259	الإمارات
0.691	0.326	228	0.698	0.353	234	البحرين
0.524	0.141	213	0.53	0.157	226	تونس
0.789	0.480	108	0.724	0.54	98	الجزائر
0.690	0.160	89	0.616	0.239	85	جيبوتي
0.763	0.585	251	0.747	0.756	254	السعودية
0.854	0.478	106	0.793	0.534	84	السودان
0.769	0.552	42	0.748	0.659	51	الصومال
0.898	0.941	148	0.88	0.981	133	العراق
0.693	0.395	228	0.665	0.541	223	عمان
0.674	0.184	155	0.63	0.182	136	فلسطين
0.827	0.502	212	0.768	0.523	233	قطر
0.758	0.627	21	0.768	0.542	6	الأمير
0.772	0.625	223	0.777	0.743	233	الكويت
0.630	0.143	237	0.643	0.159	227	لبنان
0.832	0.740	104	0.784	0.821	140	ليبيا
0.582	0.149	240	0.539	0.178	242	مصر
0.658	0.167	237	0.653	0.16	229	المغرب
0.867	0.367	86	0.835	0.506	88	موريتانيا
0.760	0.374	118	0.737	0.59	192	اليمن
0.442	0.192	254	0.455	0.164	254	ماليزيا
0.478	0.241	251	0.496	0.246	249	سنغافورة
0.431	0.178	247	0.462	0.147	248	كوريا
0.760	0.063	260	0.000	0.089	260	العالم

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد)، "قاعدة بيانات التجارة حسب التصنيف SITC 3.0 (تصنيف 3 أرقام)".

الشكل (4): مؤشري التركيز والتنوع للدول العربية مقارنة بالدول النامية والعالم (2012 و 2017)



المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد)، (2016). "قاعدة بيانات التجارة حسب التصنيف SITC 3.0 (تصنيف 3 أرقام)"

## التجارة البينية السلعية العربية

### أداء التجارة البينية السلعية

شهد عام 2018 تواصل التحسن في أداء التجارة العربية السلعية البينية، انعكاساً لاستمرار الزيادة التي تشهدها أسعار النفط العالمية للعام الثاني على التوالي. إضافة إلى ذلك، تحسنت حركة التجارة بين الدول العربية مع التحسن الذي تشهده الظروف الداخلية ببعض تلك الدول.

كمحصلة للتطورات المذكورة، زادت خلال عام 2018 قيمة التجارة العربية البينية بمعدل بلغ حوالي 6.2 في المائة لتصل إلى نحو 109.6 مليار دولار، مقابل حوالي 103.2 مليار دولار مسجلة خلال عام 2017. جاء ذلك كنتيجة لارتفاع الصادرات البينية للدول العربية خلال عام 2018 بنحو 3.7 في المائة لتصل إلى نحو 108.7 مليار دولار، مقارنة مع حوالي 104.9 مليار دولار خلال العام السابق. أما الواردات البينية للدول العربية فقد زادت بمعدل قدره 8.9 في المائة لتصل إلى حوالي 110.5 مليار دولار خلال عام 2018، الملحق (5/8) والجدول (3).

فيما يخص الدول فردى، ارتفعت قيمة الصادرات البينية السلعية للدول العربية

في ستة عشر دولة خلال عام 2018 بنسب متفاوتت بين نحو 1.4 في المائة في سورية، وحوالي 153.4 في المائة محققة في فلسطين. فقد زادت الصادرات البينية في كل من موريتانيا والجزائر والكويت وجيبوتي بنسب تراوحت بين 57.9 بالمائة وحوالي 45.5 بالمائة خلال عام 2018. كما ارتفعت الصادرات في كل من البحرين والصومال والعراق وعمان وتونس بنسب تباينت بين نحو 34.1 بالمائة و15.3 في المائة. إضافة إلى ذلك، زادت الصادرات البينية لكل من تونس، وقطر، ولبنان، والإمارات، والمغرب، والسعودية بنسب متفاوتت بين 12.4 في المائة و1.7 بالمائة خلال عام 2018.

بينما سجلت الصادرات البينية تراجعاً في ستة دول عربية بنسب متفاوتت بين نحو 3.5 بالمائة في الأردن و86.8 بالمائة في ليبيا خلال عام 2018 مقارنة بالعام السابق.

فيما يتعلق بالواردات السلعية البينية، زادت الواردات البينية خلال عام 2018 في ستة عشر دولة عربية بنسب متفاوتت بين 3.4 بالمائة في الكويت و81.2 في المائة في موريتانيا. في حين تراجعت الواردات البينية في ستة دول بمعدلات تراوحت بين حوالي 0.2 في المائة في قطر و86.2 بالمائة في ليبيا، الملحق (4/8) والشكل (5).

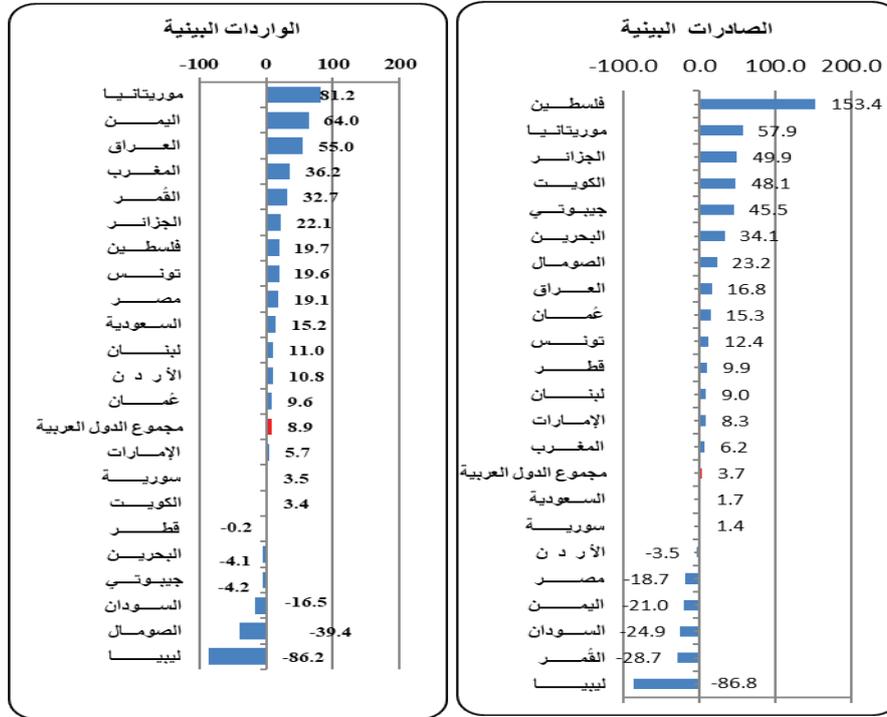
الجدول (3)  
أداء التجارة العربية البينية  
(2018 - 2014)

معدل التغير السنوي (2016-2013) (%)	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)						البند
	*2018	*2017	2016	2015	2014	* 2018	2017	2016	2015	2014	2013	
-6.4	6.2	5.3	-7.9	-11.8	1.0	109.6	103.2	98.0	106.4	120.6	119.4	متوسط التجارة البينية العربية <sup>(1)</sup>
-5.7	3.7	7.7	-8.6	-11.8	4.0	108.7	104.9	97.4	106.5	120.8	116.1	الصادرات البينية العربية
-7.0	8.9	2.8	-7.2	-11.7	-1.7	110.5	101.5	98.7	106.4	120.5	122.6	الواردات البينية العربية

(\*) بيانات أولية.

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية) / 2  
المصدر: الملحق (4/8).

الشكل (5): نسب تغير التجارة العربية البينية  
(2018)\* (%)



(\* بيانات أولية.  
المصدر: الملحق (4/8).

### مساهمة التجارة البينية في التجارة السلعية الإجمالية

الصادرات البينية للدول العربية كمجموعة في إجمالي الصادرات العربية والبالغ نحو 9.9 في المائة خلال عام 2018. وسجلت جيبوتي أعلى نسبة مساهمة بلغت نحو 85.8 في المائة. بينما حققت السعودية أقل نسبة مساهمة بلغت حوالي 12.9 في المائة مقارنة مع نحو 16.9 بالمائة خلال عام 2017، كمحصلة لارتفاع الصادرات البينية للسعودية بنسبة أقل من نسبة الزيادة المُحققة بإجمالي صادراتها.

أما بالنسبة لصادرات كل من لبنان والسودان والأردن ومصر فتعتبر من أكثر الدول تكاملاً مع التجارة البينية العربية، فقد سجلت نسبة مساهمة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات لكل من لبنان والأردن ارتفاعاً لتبلغ نحو 51.6 بالمائة و42.9 في المائة على الترتيب خلال عام 2018 مقارنة بالعام السابق. في حين تراجعت تلك النسبة في كل من السودان ومصر خلال عام 2018 لتصل إلى نحو 61.1 في المائة و27.7 في المائة على التوالي.

شهد عام 2018 تراجع مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات السلعية العربية، حيث سجلت مستوى بلغ نحو 9.9 في المائة مقارنة مع حوالي 11 في المائة مسجلة خلال عام 2017. جاء ذلك انعكاساً لزيادة قيمة الصادرات السلعية الإجمالية العربية بنسبة فاقت نسبة الارتفاع التي شهدتها قيمة الصادرات السلعية البينية الإجمالية العربية. بينما سجل نصيب الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية العربية ارتفاعاً خلال عام 2018 ليصل إلى حوالي 13.4 في المائة.

فيما يتعلق بالأهمية النسبية للتجارة البينية السلعية في التجارة الإجمالية السلعية للدول العربية فرادى، فقد سجلت الصادرات البينية لاثنتي عشرة دولة عربية نسب مساهمة في الصادرات الإجمالية لتلك الدول فاقت متوسط حصة

عشرة دولة عربية، حيث فاقت نسبتها متوسط نسبة مساهمة الواردات البينية العربية في الواردات الإجمالية العربية البالغ حوالي 13.4 بالمائة. وتراوحت نسب المساهمة بين نحو 14.2 في المائة في السعودية و57.2 في المائة في جيبوتي. بينما حققت كل من الإمارات وتونس والجزائر والعراق وفلسطين وقطر ولبنان وليبيا والمغرب حصص أقل من متوسط حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية للدول العربية كمجموعة.

إضافة إلى ذلك، يسجل النفط الخام حصة ملموسة في إجمالي الواردات البينية للدول التي تستورد نسبة كبيرة من وارداتها السلعية من الدول العربية. حيث تشير البيانات إلى أن نصيب الواردات البينية من النفط الخام في عام 2018 لكل من الأردن ومصر والمغرب ولبنان يبلغ نحو 42.2 في المائة و21.5 في المائة و19.9 في المائة و14.7 في المائة على التوالي من قيمة الواردات البينية لتلك الدول، الجدول (5).

سجلت الصادرات البينية لكل من الإمارات وتونس والجزائر والعراق وقطر والقمر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا نسب مساهمة منخفضة في إجمالي صادراتها، لذلك فإنها تعتبر أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية، الملحق (5/8) والجدول (4).

الجدول (4)  
مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية (2014 - 2018)

(نسبة مئوية)

2018*	2017	2016	2015	2014	
9.9	11.0	12.2	12.4	9.7	نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية
13.4	12.5	12.2	12.3	13.0	نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية

(\* بيانات أولية).

المصدر: الملحق (5/8).

فيما يتعلق بحصة الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية السلعية على مستوى الدول فرادى، سجلت الصادرات العربية البينية خلال عام 2018 نصيب ملموس في واردات ثلاثة

جدول (5)  
حصة واردات النفط الخام البينية من إجمالي الواردات العربية البينية لبعض الدول العربية (2018)

النسبة المئوية من إجمالي الواردات البينية (%)	إجمالي الواردات البينية (مليون دولار أمريكي)	واردات النفط الخام البينية (مليون دولار أمريكي)	الدول
42.2	5,423	2,288	الأردن
14.7	2,548	375.5	لبنان
21.5	12,659	2,727	مصر
19.9	3,915	779	المغرب

المصدر: الملاحق (4/8)، (9/8).

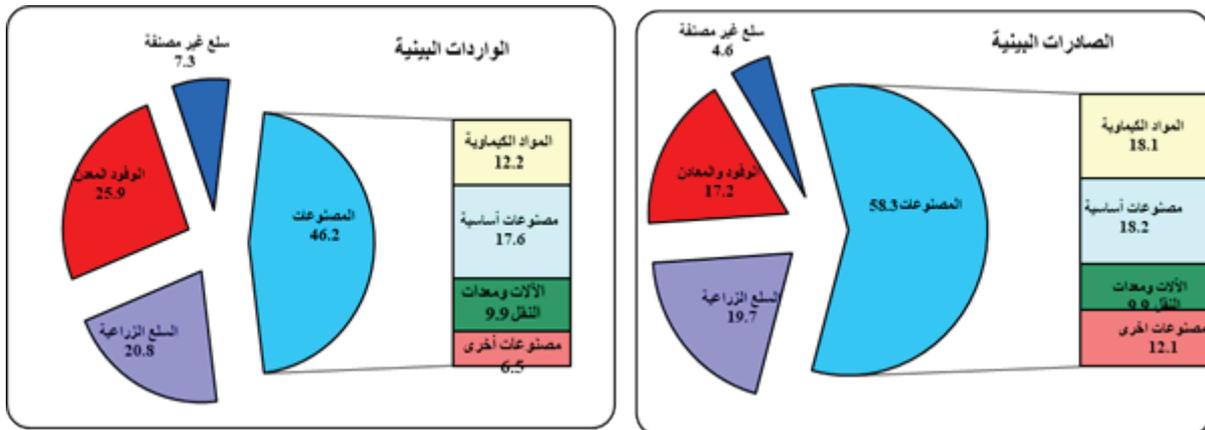
### تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية

فيما يتعلق بالمجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات، فقد ارتفعت حصة كل من المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية في الصادرات البينية خلال عام 2018 لتصل الى نحو 18.1 بالمائة و18.2 في المائة على الترتيب مقارنة بعام 2017. في حين انخفضت نسبة مساهمة الآلات ومعدات النقل في الصادرات البينية العربية خلال عام 2018.

أما بالنسبة لهيكل الواردات البينية، فإنه من المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالإضافة إلى قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية. إلا أنه عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية.

على صعيد الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية، فقد زادت خلال عام 2018 حصة كل من الوقود المعدني والمعادن الأخرى والسلع الزراعية. في حين انخفضت نسبة مساهمة المصنوعات في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية. فقد ارتفعت حصة مجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية لتبلغ حوالي 17.2 في المائة خلال عام 2018 مقارنة مع حصة قدرها 16.1 في المائة خلال العام السابق، جاء ذلك كنتيجة للارتفاع الملحوظ الذي شهدته أسعار النفط. كما سجل نصيب السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية ارتفاعاً من مستوى 19.6 في المائة محقق خلال عام 2017 ليبلغ حوالي 19.7 بالمائة خلال عام 2018. أما مجموعة المصنوعات فقد انخفضت نسبة مساهمتها في الصادرات البينية لتبلغ حوالي 58.3 في المائة خلال عام 2018 مقارنة مع حصة قدرها 60.2 في المائة خلال عام 2017، الملحق (8/8) والشكل (6).

الشكل (6): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية (في المائة) (2018)



المصدر: الملحق (8/8).

التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية

الخليج العربية، ودول اتفاقية أغادير، الجدول (6).

على صعيد الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات، فقد سجلت التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى النصيب الأكبر. وعلى الرغم من أن كل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير يشملان في عضويتهم دولاً تتصف اقتصاداتها بالتنوع في الأنشطة الانتاجية والتصديرية مثل مصر والمغرب وتونس والأردن، إلا أن الأهمية النسبية لتجارتها البينية في التجارة الإجمالية لها لا تزال عند مستويات منخفضة لا تقارن بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية، الشكل (7).

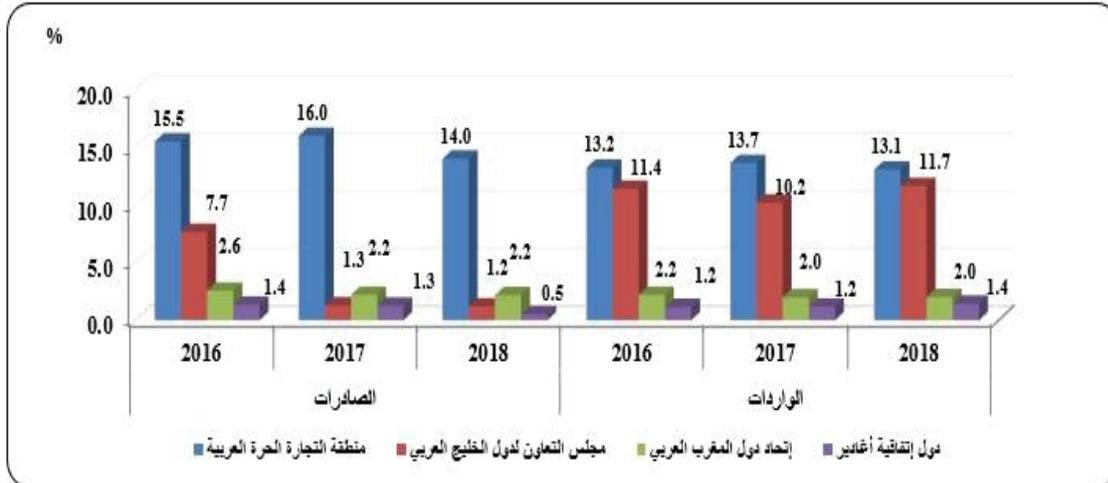
ارتفعت خلال عام 2018 الصادرات البينية لمعظم التجمعات العربية، حيث زادت الصادرات البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنحو 1.6 في المائة، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة قدرها 4.4 بالمائة، واتحاد دول المغرب العربي بحوالي 9.8 في المائة. بينما انخفضت الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير بنحو 54.4 بالمائة. وفيما يخص تطور الأهمية النسبية للصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه المجموعات، زادت خلال عام 2018 حصة الصادرات البينية لدول اتحاد دول المغرب العربي. بينما تراجعت خلال عام 2018 حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لكل من دول منطقة التجارة الحرة العربية، ودول مجلس التعاون لدول

الجدول (6)  
مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية  
(2014 – 2018)

التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)												التجمعات العربية
معدل التغير 2018 (%)	قيمة الواردات البينية					معدل التغير 2018 (%)	قيمة الصادرات البينية					
	2018	2017	2016	2015	2014		2018	2017	2016	2015	2014	
-2.4	107,297	109,924	106,895	108,534	118,353	1.6	105,270	103,660	93,776	105,513	118,462	منطقة التجارة الحرة العربية
11.6	58,999	52,871	59,748	52,557	51,368	4.4	60,497	57,942	52,909	57,568	61,105	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
11.4	2,736	2,456	2,674	2,856	4,368	9.8	2,998	2,731	2,962	4,024	5,053	اتحاد دول المغرب العربي
30.7	2,378	1,819	1,751	2,151	2,109	-54.4	864	1,893	1,732	1,883	1,967	دول اتفاقية أغادير
	المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة)						المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة)					
	13.1	13.7	13.2	12.6	12.8		14.0	16.0	15.5	12.3	9.5	منطقة التجارة الحرة العربية
	11.7	10.2	11.4	9.4	9.0		1.2	1.3	7.7	5.8	6.2	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
	2.0	2.0	2.2	2.4	3.0		2.3	2.2	2.6	3.5	4.2	اتحاد دول المغرب العربي
	1.4	1.2	1.2	1.4	1.3		0.5	1.3	1.4	1.7	2.6	دول اتفاقية أغادير

منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي والصومال والفم وموريتانيا).  
مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت).  
اتحاد دول المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا).  
دول اتفاقية أغادير (الأردن وتونس ومصر والمغرب).  
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2018، وتقارير قطرية ودولية متنوعة.

الشكل (7): حصة الصادرات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية (2016-2018)



(\*) بيانات أولية.  
المصدر: جدول (6).

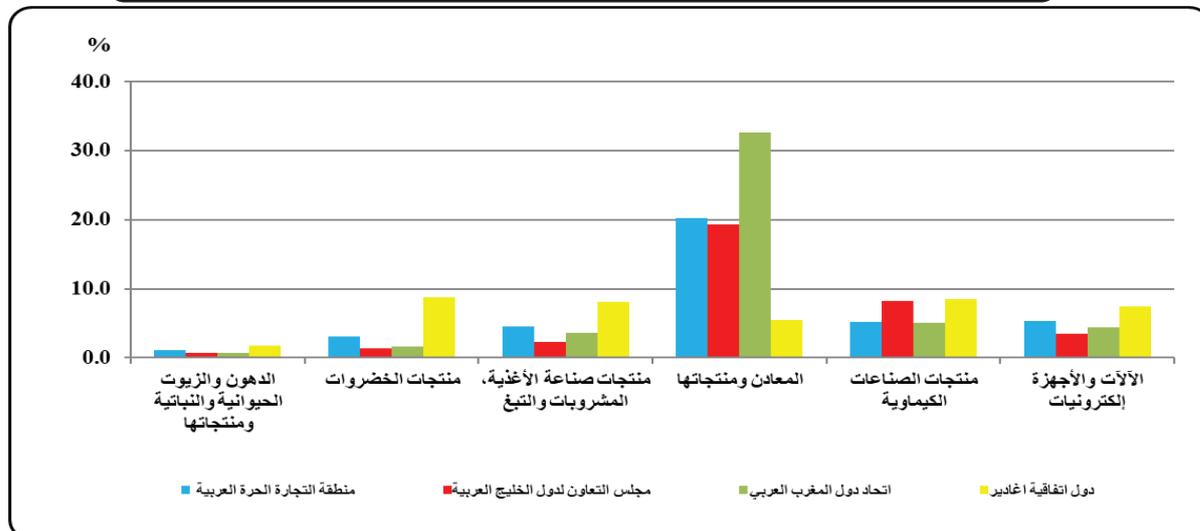
على صعيد اتحاد دول المغرب العربي فقد شملت أهم السلع المتبادلة في نطاقه كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والآلات والأجهزة الالكترونية، ومنتجات صناعة الاغذية.

فيما يخص اتفاقية أغادير فقد تضمنت أهم السلع المتبادلة كل من منتجات الصناعات الكيماوية، ومنتجات الخضروات، والآلات والأجهزة الالكترونية، ومنتجات صناعة الاغذية، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها، الجدول (7).

وبالنسبة لأهم السلع المتبادلة في نطاق كل كتلة تجاري، فتتمثل أهم السلع المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كل من المعادن ومنتجاتها، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها، والآلات والأجهزة الالكترونية، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والورق ومنتجاته، ومنتجات صناعة الاغذية.

كما تمثلت أهم السلع المتبادلة في إطار تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والسيارات ووسائل النقل، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها، الشكل (8).

الشكل (8): أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية متوسط الفترة (2018-2015)



المصدر: الجدول (7).

الجدول (7)  
الأهمية النسبية لأهم السلع المتبادلة\* في التجارة البينية للتجمعات العربية (2018 – 2015)

(نسبة مئوية)

الأبواب السلعية (حسب التصنيف المنسق)	منطقة التجارة الحرة العربية	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	اتحاد دول المغرب العربي	دول اتفاقية اعدير
الحيوانات الحية ومنتجاتها	3.4	5.7	0.5	5.7
الخضراوات	3.3	1.5	1.5	8.4
الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها	1.2	0.7	0.7	1.7
صناعة الأغذية، المشروبات والتبغ	3.8	2.1	3.4	7.3
المعادن ومنتجاتها	23.8	23.6	33.9	6.1
الصناعات الكيماوية	5.2	8.2	5.7	8.4
البلاستيك والمطاط ومصنوعاتها	6.9	6.0	2.3	7.1
الجلود الخام ومنتجاتها	0.2	0.1	0.1	0.1
الخشب والفلين ومصنوعاتها	0.2	0.2	0.2	0.5
الورق ومنتجاته	4.9	1.4	2.4	3.4
المنسوجات ومصنوعاتها	3.2	0.7	1.2	2.0
الاسمنت ومصنوعاتها	3.6	3.5	1.3	4.8
الاحجار الكريمة	2.5	3.2	0.8	1.8
الآلات والأجهزة الإلكترونية	5.4	4.2	4.9	7.9
السيارات ووسائل النقل	3.2	6.5	1.8	2.5
أجهزة البصريات	0.8	0.6	0.4	0.2
المصنوعات الأخرى	1.2	0.9	1.0	1.8

\* السلع المتبادلة = (الصادرات + الواردات) / 2.  
المصدر: www.Trademap.org

### اتجاهات التجارة البينية السلعية

من الواردات العربية للإمارات من كل من السعودية وعمان والبحرين. وحصلت السعودية والإمارات على نحو 90.7 في المائة من الواردات البينية العربية للبحرين، وجاء حوالي 67.6 في المائة من الواردات البينية لتونس من كل من الجزائر ومصر.

كما استحوذت الإمارات على نحو 61.6 في المائة الواردات البينية للسعودية، وتركزت واردات الصومال البينية في عُمان وجيبوتي ومصر بنسبة 81 في المائة، وواردات العراق البينية في السعودية والأردن وعمان بنسبة 84.0 في المائة. وجاء حوالي 63.7 في المائة من الواردات البينية لقطر من عُمان والكويت، ونسبة 78.9 في المائة من الواردات البينية لعُمان من السعودية، ونسبة 77.5 في المائة من الواردات البينية للكويت من كل من الإمارات والسعودية. أما الواردات البينية لليبيا فقد جاء معظمها من كل من تونس والإمارات والسعودية بنسبة بلغ اجماليها حوالي 71.6 في المائة.

تركز حوالي 74.3 في المائة من الواردات البينية لمصر في كل من السعودية والكويت والعراق، وحوالي 85.2 في المائة من الواردات البينية للمغرب من كل من السعودية والإمارات والجزائر ومصر، وجاء حوالي 96.2 في المائة من الواردات البينية لموريتانيا من الإمارات ومصر والمغرب. كما جاءت نسبة 76.8 في المائة من الواردات البينية لليمن من كل من الإمارات والسعودية. وبالنسبة للواردات البينية لكل من الجزائر ولبنان فإنها تعتبر أكثر توسعاً في مصادر وارداتها من الدول العربية، إذ تتوزع حصص الاستيراد لكل منها بين حوالي أربعة إلى خمس دول عربية، الملاحق (5/8) و(6/8) و(7/8).

### التجارة البينية للبتروال الخام

سجلت قيمة التجارة البينية للدول العربية في البتروال الخام خلال عام 2018 زيادة بنحو 28.8 بالمائة لتصل الى حوالي 6.6 مليار دولار مقارنة مع حوالي 5.1 مليار دولار خلال عام 2017. نتيجة لذلك ارتفعت حصة التجارة البينية في البتروال الخام من مستوى 4.9 بالمائة لتسجل نحو 6.0 في المائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية خلال عام 2018.

يتركز التبادل التجاري بين الدول العربية بصورة عامة في دول الجوار، ففيما يخص الصادرات البينية للدول العربية خلال عام 2018، تركز نحو 68 في المائة من صادرات الإمارات في كل من السعودية وعمان. واستحوذت كل من الإمارات والسعودية وعمان على حوالي 78.3 في المائة من صادرات البحرين الى الدول العربية خلال عام 2018. وفي تونس حصلت دول الجوار (ليبيا والجزائر والمغرب) على نحو 77.1 بالمائة من صادراتها إلى الدول العربية. وبالنسبة لصادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في كل من تونس ومصر والمغرب بنسبة بلغ اجماليها حوالي 96.3 في المائة. فيما يتعلق بالسودان فقد اتجه نحو 92.2 في المائة، إلى كُلى من الإمارات والسعودية ومصر. واستحوذت كل من السعودية والعراق على حصة قدرها نحو 48.4 بالمائة من اجمالي الصادرات الأردنية إلى الدول العربية. فيما اتجه نحو 86.4 في المائة من إجمالي صادرات الصومال البينية للدول العربية الى كُلى من عُمان والإمارات والسعودية. وحصلت مصر على نحو 84.7 في المائة من صادرات العراق البينية. كما حصلت الإمارات والسعودية وقطر على حوالي 68.4 في المائة من إجمالي صادرات عُمان البينية خلال عام 2018.

واستحوذت كل من عُمان والكويت على حوالي 61.7 في المائة من صادرات قطر البينية. واستحوذت مصر والإمارات على حصة قدرها 74.6 في المائة من الصادرات البينية العربية للكويت، وتركز نحو 60.9 في المائة من صادرات ليبيا في مصر والمغرب. بالنسبة لليمن فقد تركزت صادراتها البينية إلى الدول العربية في كُلى من الإمارات والسعودية وعمان. هذا، وتتوزع صادرات الدول العربية التي تتصف بأنها اقتصادات أكثر تنوعاً، مثل السعودية ومصر والمغرب، على حوالي خمس دول عربية رئيسية أو أكثر.

أما بخصوص الواردات السلعية البينية للدول العربية، فقد تركز نحو 87.6 في المائة من واردات الأردن في الواردات من السعودية والإمارات ومصر. ويأتي نحو 69.4 في المائة

وبخصوص حصة الواردات البينية النفطية في إجمالي الواردات من البترول الخام للدول العربية المستوردة للنفط خلال عام 2018، فإن الأردن ولبنان يستوفيان إجمالي احتياجهما من البترول الخام من الدول العربية، بينما مثلت واردات مصر والمغرب من البترول الخام من الدول العربية حصة قدرها 61.4 في المائة و13.5 في المائة من إجمالي وارداتهما النفطية في عام 2018، الشكل (9).

#### تجارة الخدمات في الدول العربية

استمر التحسن في أداء التجارة الدولية للخدمات خلال عام 2018، فقد ارتفعت قيمتها الاجمالية بنسبة قدرها 7.0 بالمائة لتصل الى نحو 5512 مليار دولار. وحققت مدفوعات تجارة الخدمات في الدول النامية نسبة مساهمة قدرها 40.9 في المائة من الاجمالي العالمي خلال عام 2018 مقابل حصة بلغت نحو 37.8 بالمائة مسجلة في عام 2017. هذا، وقد انخفض نصيب المدفوعات الخدمية للدول العربية من الاجمالي العالمي خلال عام 2018 ليصل الى نحو 5.4 بالمائة، مقابل حوالي 5.7 بالمائة مسجلة خلال عام 2017، جدول رقم (9).

تركزت الصادرات البينية للبترول الخام خلال عام 2018 في ثلاث دول مصدرة رئيسية إلى بقية الدول العربية، هي السعودية، الإمارات، والكويت. بينما تستحوذ كل من مصر والأردن على حصة قدرها 76.4 بالمائة من الواردات البينية العربية الاجمالية للبترول الخام بعام 2018، الملحق (9/8) والجدول (8).

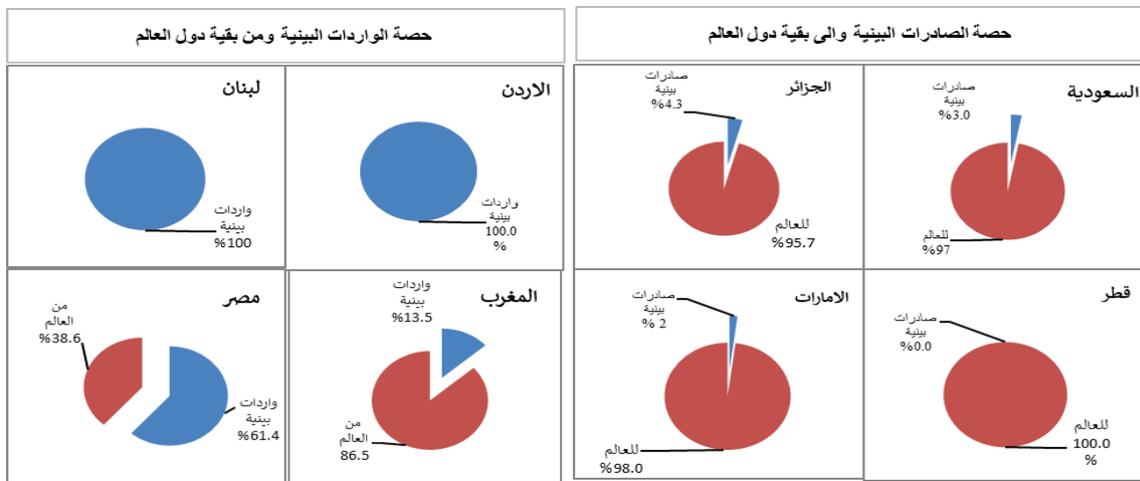
الجدول (8)  
التجارة البينية للبترول الخام  
(2018- 2014)

2018	2017	2016	2015	2014	قيمة التجارة البينية للبترول الخام (مليون دولار) حصة التجارة البينية للبترول الخام في متوسط قيمة التجارة البينية العربية (%)
6,564	5,095	6,580	7,492	8,135	
6.0	4.9	6.4	6.4	6.7	

(الصادرات البينية + الواردات البينية) / 2.  
المصدر: الملحقان (4/8) و(9/8).

فيما يخص الاهمية النسبية للتجارة البينية العربية في البترول الخام خلال عام 2018، تمثل نسبة مساهمة الصادرات البينية للبترول الخام حصة طفيفة في إجمالي الصادرات العربية للبترول الخام، فبالنسبة للدول المصدرة الرئيسية للبترول الخام، بلغت هذه الحصة نحو 3.0 في المائة من إجمالي صادرات السعودية للبترول الخام، و4.3 في المائة بالنسبة للجزائر، و2.0 في المائة بالنسبة للإمارات.

الشكل (9): حصة الصادرات والواردات العربية البينية من البترول الخام لبعض الدول (2018)



المصدر: الملحق (9/8).

الجدول رقم (9)  
حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية  
والأسواق الناشئة في إجمالي تجارة الخدمات العالمية (2014-2018)

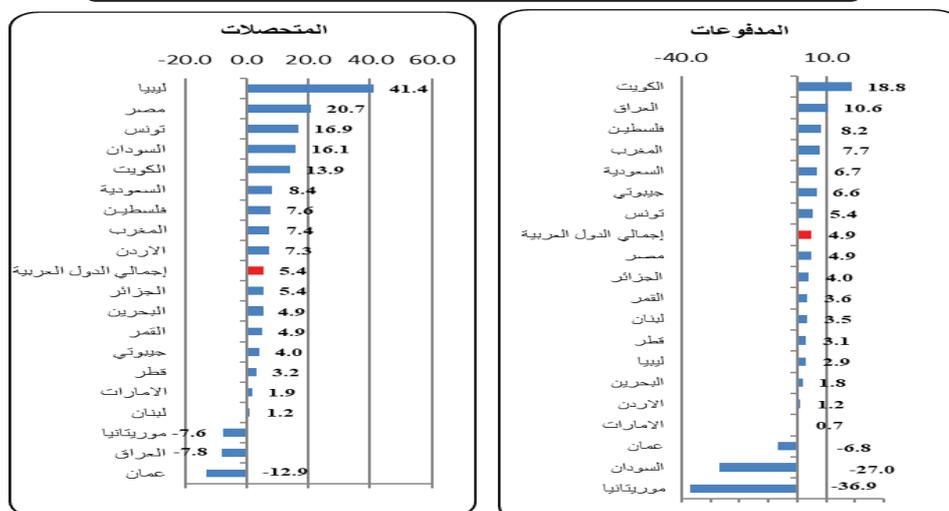
معدل التغير في إجمالي متحصلات تجارة الخدمات (2018-2017)	إجمالي تجارة الخدمات					معدل التغير في إجمالي مدفوعات تجارة الخدمات (2018-2017)	المدفوعات					الإقليم
	المتحصلات						المدفوعات					
	2018	2017	2016	2015	2014		2018	2017	2016	2015	2014	
9.0	32.6	29.6	29.4	29.7	28.9	7.4	40.9	37.8	37.7	38.1	37.8	الدول النامية، منها
2.1	3.6	3.7	3.7	3.6	3.5	6.4	5.4	5.7	6.3	6.7	6.8	- الدول العربية
11.5	11.6	11.2	10.8	9.8	10.0	7.3	13.9	13.9	13.8	11.4	11.7	- الأسواق الناشئة
9.0	5,798	5,319	4,950	4,924	5,182	7.0	-5,512	-5,149	-4,855	-4,832	-5,103	العالم (مليار دولار أمريكي)

المصدر: ملحق (10/8)، برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد)، "قاعدة البيانات".

قدرها 15.1 مليون دولار أي بنسبة قدرها 4.9 في المائة لتبلغ حوالي 327.4 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة مع نحو 312.3 مليار دولار محققة بالعام المقابل، نتيجة لارتفاع المدفوعات الخاصة بكل من النقل والشحن والتأمين بسبب زيادة قيمة الواردات السلعية للدول العربية كمجموعة. كمحصلة لتلك التطورات سألفة الذكر في كل من المتحصلات والمدفوعات الخدمية فقد ارتفع العجز المُسجل بالميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2018، مسجلاً نسبة قدرها 3.9 في المائة ليصل إلى نحو 114.5 مليار دولار مقابل حوالي 110.3 مليار دولار تمثل عجز محقق خلال العام السابق، الشكل (10).

فيما يتعلق بتجارة الخدمات بالدول العربية، شهد عام 2018 ارتفاع في العجز المُسجل بصافي ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة، جاء ذلك كنتيجة لارتفاع المدفوعات الخدمية بقيمة فاقت الزيادة المُحققة في المتحصلات الخدمية. فقد ارتفعت المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة بنحو 10.9 مليون دولار لتسجل نسبة قدرها 5.4 بالمائة خلال عام 2018 لتبلغ حوالي 212.9 مليار دولار مقابل حوالي 202 مليار دولار مسجلة بعام 2017. يعزى ذلك للتحسن المتواصل الذي تشهده المتحصلات من بند السفر (السياحة) في بعض الدول العربية. هذا، في حين ارتفعت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة بقيمة

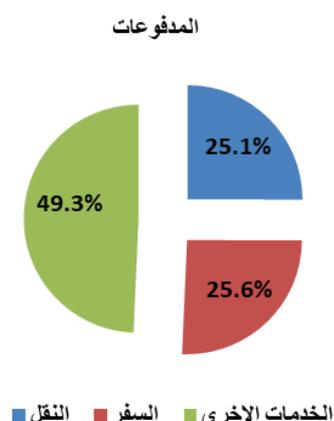
الشكل (10): نسبة التغير في إجمالي تجارة الخدمات في الدول العربية (في المائة) (2018)



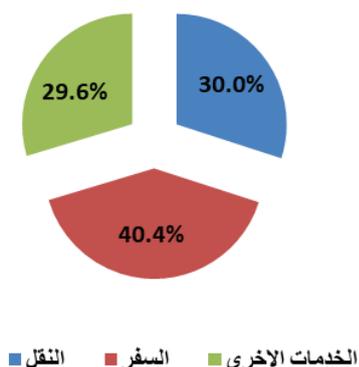
المصدر: الملحق (10/8) "أ".

أما بالنسبة للمدفوعات عن الواردات الخدمية، فقد زادت نسبة مساهمة بند السفر في إجمالي المدفوعات عن الواردات الخدمية للدول العربية لتبلغ نحو 25.6 في المائة بعام 2018. وتراجع نصيب المدفوعات من بند النقل في إجمالي المدفوعات الخدمية للدول العربية من نحو 25.5 بالمائة مُسجل بعام 2017 ليصل إلى حوالي 25.1 في المائة خلال عام 2018، الشكل (12).

الشكل (12): هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية (2018)



المتحصلات

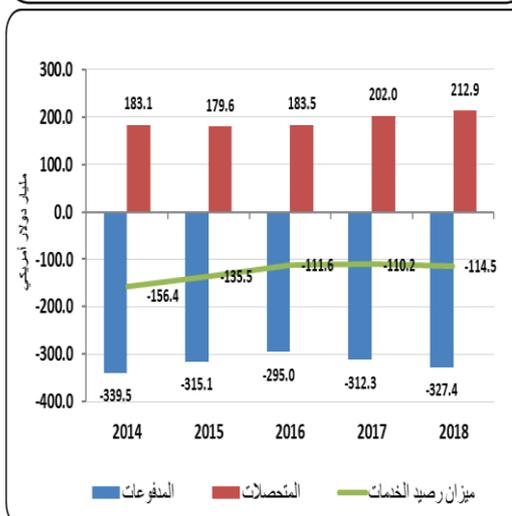


المصدر: الملحق (10/8 أ)، (10/8 ب)، (10/8 ج)، و(10/8 د).

فيما يلي عرض تفصيلي لأهم التطورات في المتحصلات والمدفوعات لمكونات تجارة الخدمات في الدول العربية:

فقد جاء ارتفاع العجز بالميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة في عام 2018 نتيجة لارتفاع العجز في كل من السعودية، الجزائر، العراق، قطر، والكويت بنسب تراوحت بين 2.9 في المائة و21.6 في المائة مقارنة بعام 2017. بينما تحسن الفائض في كل من الأردن، البحرين، تونس، جيبوتي، مصر، والمغرب بنسب تفاوتت بين 1.9 في المائة و184.6 بالمائة، وشهدت السودان تحول العجز إلى فائض في عام 2018. وتراجع الفائض في لبنان ليبلغ نحو 954 مليون دولار في عام 2018، الشكل (11).

الشكل (11): المتحصلات والمدفوعات وصافي تجارة الخدمات للدول العربية (2018-2014)



المصدر: الملحق (10/8 أ).

### هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية

ارتفعت خلال عام 2018 حصة المتحصلات من بند السفر في إجمالي المتحصلات الخدمية للدول العربية لتبلغ حوالي 40.4 بالمائة مقارنة مع نحو 39.1 في المائة خلال عام 2017. بينما انخفضت نسبة مساهمة المتحصلات من بند النقل لتصل إلى حوالي 30.0 بالمائة خلال عام 2018 مقارنة مع حصة قدرها 30.8 في المائة مسجلة خلال عام 2017.

### بند النقل

فيما يخص المتحصلات الإجمالية من بند السفر في الدول العربية خلال عام 2018، فقد زادت بنسبة بلغت حوالي 8.9 بالمائة لتبلغ حوالي 86 مليار دولار مقابل نحو 79 مليار دولار محققة خلال عام 2017. فقد استمرت مصر في تحقيق ارتفاع ملحوظ بالمتحصلات من بند السفر خلال عام 2018 وذلك للعام الثاني على التوالي، حيث ارتفعت تلك المتحصلات بنسبة قدرها 49.4 بالمائة لتبلغ حوالي 11.6 مليار دولار مقارنة مع حوالي 7.8 مليار دولار محققة خلال العام السابق. إضافة إلى ذلك شهدت المتحصلات من بند السفر خلال عام 2018 ارتفاعاً في كل من الأردن، الإمارات، البحرين، الجزائر، تونس، جيبوتي، السودان، السعودية، فلسطين، لبنان، والمغرب بنسب تراوحت بين 1.0 بالمائة و33.4 في المائة خلال عام 2018. في حين حققت تلك المتحصلات انخفاضاً في باقي الدول العربية خلال عام 2018 بنسب تفاوتت بين 5.1 في المائة في الكويت وحوالي 26.1 بالمائة في موريتانيا ذلك مقارنة مع عام 2017.

أما بخصوص جانب المدفوعات من بند السياحة والسفر للدول العربية كمجموعة خلال عام 2018، فقد سجلت زيادة طفيفة قدرها 1.4 في المائة لتبلغ نحو 83.9 مليار دولار، مقارنة بنحو 82.8 مليار دولار بعام 2017. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، زادت مدفوعات السياحة والسفر في تسع دول عربية بنسب تراوحت بين 0.1 بالمائة في الأردن وحوالي 23.5 في المائة في مصر خلال عام 2018 مقارنة مع العام المقابل. بينما شهدت تلك المدفوعات انخفاضاً في باقي الدول العربية بنسب تراوحت بين نحو 2.1 بالمائة في فلسطين و54.7 بالمائة في السودان خلال عام 2018 مقارنة مع عام 2017.

### تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي

استكمالاً لمسيرة التكامل الاقتصادي العربي ولتعزيز التبادل التجاري العربي الليبي، عملت إدارة التكامل الاقتصادي العربي- بالقطاع الاقتصادي لجامعة الدول العربية على متابعة العمل لاستكمال اركان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وموضوع تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية وصولاً لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، حيث تعمل الإدارة (الإمانة الفنية لمنطقة التجارة

ارتفع مستوى العجز المسجل في الميزان الخدمي لبند النقل بنحو 4.8 بالمائة ليصل إلى نحو 18.3 مليار دولار خلال عام 2018. جاء ذلك كمحصلة أساسية لزيادة قيمة المدفوعات الخاصة بمكونات بند النقل (خاصة الشحن والتأمين)، تماشياً مع الارتفاع الذي شهدته قيمة الواردات السلعية الإجمالية للدول العربية. فقد ارتفعت قيمة تلك المدفوعات بحوالي 3.0 في المائة لتصل إلى حوالي 82.1 مليار دولار خلال عام 2018 مقابل حوالي 79.7 مليار دولار خلال العام السابق. كما زادت قيمة المتحصلات الخدمية لبند النقل للدول العربية كمجموعة بنسبة قدرها 2.5 بالمائة لتبلغ حوالي 63.8 مليار دولار خلال عام 2018. فقد شهدت المدفوعات الخدمية لبند النقل خلال عام 2018 ارتفاعاً في ثلاثة عشر دولة عربية بنسب تفاوتت بين نحو 1.6 في المائة بالأردن وحوالي 29.9 في المائة في ليبيا مقارنة بالعام المقابل. بينما حققت المدفوعات الخدمية لبند النقل تراجعاً في كل من جيبوتي، السعودية، السودان، عُمان، القمر، الكويت بنسب تراوحت بين 0.5 في المائة و18.2 بالمائة خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017.

بالنسبة للمتحصلات الخدمية لبند النقل، فقد حققت خلال عام 2018 زيادة بنسبة بلغت نحو 2.5 في المائة لتصل إلى حوالي 63.8 مليار دولار مقارنة مع نحو 62.2 مليار دولار مسجلة خلال عام 2017. فقد سجلت جميع الدول العربية ارتفاعاً في تلك المتحصلات بنسب تراوحت بين 0.6 بالمائة في الجزائر و77.3 بالمائة في موريتانيا خلال عام 2018، ذلك فيما عدا كل من عُمان، فلسطين، الكويت، وليبيا والسودان وقطر حيث حققت انخفاضاً في المتحصلات الخدمية لبند النقل خلال عام 2018 بنسب تراوحت بين 1.2 بالمائة و23.3 في المائة مقارنة بالعام السابق، الملحق (10/8 ب).

### بند السفر

تحول العجز المسجل في الميزان الخدمي لبند السفر في عام 2017 إلى فائض في عام 2018 ليبلغ حوالي 2.1 مليار دولار مقارنة بعجز بلغ 3.8 مليار دولار خلال العام السابق. يُعزى ذلك للتحسن المتواصل الذي تشهده المتحصلات من بند السفر (السياحة) في بعض الدول العربية، إضافة إلى الارتفاع الطفيف الذي شهدته المدفوعات الخاصة ببند السفر.

الأعضاء في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وينعكس ذلك على زيادة الشفافية بين الأطراف المتعاملة بما ينعكس بالإيجاب على التبادل التجاري بين الدول العربية.

**المعالجات التجارية:** انتهى فريق المختصين عمل المعالجات التجارية من وضع آلية الاجراءات الفنية لمكافحة الاغراق، كما تم وضع آلية الإجراءات الفنية للدعم والتدابير التعويضية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وجاري العمل على وضع آلية الإجراءات الفنية للتدابير الوقائية، ويعمل فريق العمل على الانتهاء من عمله قبل نهاية عام 2019.

حماية المستهلك، تم الموافقة على الهيكل الدليل الاسترشادي للدول العربية لحماية المستهلك في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفي طور الاتجاه العالمي الى الاقتصاد الرقمي ومواكبة العصر والمواضيع المستفاد منها بين الدول الأعضاء تم التوصية في الاجتماع الأخير للفريق بأعداد مقترح لدليل استرشادي عربي لموضوعات التجارة الإلكترونية والبيع عن بعد في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية، تم الوصول الى النسخة النهائية من اتفاقية تنظيم النقل بالعبور "الترانزيت" بين الدول العربية بعد ادخال الملاحظات القانونية وازالة كافة التحفظات عليها تمهيدا لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة للاعتماد.

**حماية المنافسة ومراقبة الاحتكارات في الدول العربية:** شهد عام 2018 الموافقة على بروتوكول التعاون في مجال المنافسة بالدول العربية، والبدء أيضا في تلقي رؤى الدول العربية الأعضاء حول القواعد العربية للمنافسة (الدليل الاسترشادي) لتحديثه بما يتواءم مع متطلبات المنطقة.

**التعاون الجمركي:** وقعت كلا من المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة فلسطين على اتفاقية التعاون الجمركي وينتظر توقيع (4) دول أخرى لتدخل الاتفاقية حيز النفاذ وفقا لبنود الاتفاق.

**تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** إن إنجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بشكل كامل من حيث التشريعات والقوانين لتتواءم مع

الحرّة العربية الكبرى) على ثلاث محاور رئيسية جاءت على النحو التالي:

#### المحور الأول:

**تحرير التجارة السلعية وتسهيل التجارة بين الدول العربية:** شهد عام 2018 العديد من الإنجازات على مستوى التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والذي تمثل في الآتي:

قواعد المنشأ دخلت قواعد المنشأ التفصيلية لقائمة السلع المنفق عليها، حيز التطبيق اعتبارا من 2018/10/1 وذلك تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2170) بتاريخ 2018/2/8، وبذلك تجاوزت القواعد المنفق عليها نسبة 90 في المائة من إجمالي قواعد المنشأ التفصيلية. كما عقدت اللجنة الفنية لقواعد المنشأ اجتماعين (28) بمقر الأمانة العامة للجامعة خلال الفترة 4/29-2018/5/1، والاجتماع (29) بمقر الأمانة العامة للجامعة خلال الفترة 2018/12/27-25، كما عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعه السابع على مستوى كبار المسؤولين بمشاركة أعضاء اللجنة الفنية لقواعد المنشأ خلال الفترة 2019/4/25 والذي نتج عنه الاتفاق حول قواعد المنشأ التفصيلية لباقي السلع الصناعية (القائمة 2)، كما تم الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية لقائمة السلع الزراعية (القائمة 3)، حيث تم إقرار قاعدتين منشأ للقواعد غير المنفق عليها نظراً لصعوبة التوصل لاتفاق على قاعدة واحدة متفق عليها لبنود القائمة (3).

**تفعيل مبدأ الشفافية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** تم اعتماد الآلية الخاصة بمتطلبات الشفافية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بموجب قرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث تتضمن تلك الآلية أربع مكونات رئيسية هي: المكون الأول نصوص عامة، والمكون الثاني متعلق بالتزام الدول الأعضاء بنشر قوانينها ولوائحها وإجراءاتها بشأن أي موضوعات مشمولة في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فور صدورهما بطريقة تتيح للدول الأعضاء الأخرى والأطراف المعنية الوصول إليها بسهولة، والمكون الثالث متعلق بالإخطار وتوفير المعلومات. والمكون الرابع متعلق بمهام نقطة اتصال الدول

### المحور الثالث:

**الاتحاد الجمركي العربي**، في إطار استكمال متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي والتطبيق الكامل له واستكمال عمل اللجان الفنية لأعمالها، وقد أسفر عمل تلك اللجان عن الآتي: -

لجنة القانون الجمركي العربي الموحد: تم الانتهاء من مسودة القانون الجمركي العربي الموحد، ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية، كما قامت اللجنة بمراجعة مشروع دليل الإجراءات الجمركي العربي الموحد، كما ناقشت اللجنة المواد الواردة في مشروع القانون الجمركي العربي الموحد ولائحته التنفيذية والمتحفظ عليها من قبل بعض الدول، وسيعرض على اجتماع لجنة السادة مدراء الجمارك والمقرر عقده في يوليو 2019 تمهيدا لاعتماده من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.

**لجنة التعريفات الجمركية**، انتهت من توحيد التفريعات الوطنية للتعريفات الجمركية الموحدة وجاري التفاوض لتوحيد التعريفات الجمركية العربية الموحدة في ضوء هياكل التعريفات الجمركية المطبقة والمثبتة في إطار منظمة التجارة العالمية حيث تم التفاوض على الفصول من 1: 70 وسيتم الانتهاء من وضع قاعدة البيانات للرسوم المطبقة والمثبتة في إطار منظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء خلال الاجتماع القادم (42) والمقرر عقده بمقر الأمانة العامة للجامعة خلال الفترة 23-27/6/2019، وبناء على طلب لجنة الاتحاد الجمركي العربي جاري إعداد دراسات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي ستفيد في وضع تصورات العمل للمرحلة القادمة لبرامج عمل الاتحاد الجمركي العربي بما فيها أسس وضوابط السلع المراد حمايتها في إطار الاتحاد الجمركي العربي وقوائم السلع المقيدة والمحظورة وخيارات التعريفات وحماية الصناعات الهامة وغيرها من القضايا المتعلقة بالاتحاد الجمركي العربي .

المعايير والممارسات الدولية المعمول بها في التكتلات الإقليمية المماثلة إحدى أهداف المرحلة القادمة، لذا شهد بداية عام 2019 عمل لجان جديدة للتفاوض حول ملاحق قانونية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث رصدت العديد من الدراسات عوائق تحول دون انسياب التجارة بين الدول العربية لذا تم إنشاء لجنة للتفاوض حول ملحق قانوني للقيود الفنية علي التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وكذلك ملحق خاص بكافة الترتيبات الخاصة بحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات في إطار المنطقة، وملحق للجوانب المتعلقة بحقوق الملكية يتعامل مع الجوانب التجارية لحقوق الملكية، وملحق قانوني لتسهيل التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما تم دعوة لجنة من الخبراء القانونيين المعنيين بألية تسوية المنازعات التجارية بين الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لتطوير وتحديث الآلية الحالية بما يتواءم مع الأطر التشريعية للمنطقة.

### المحور الثاني:

**تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية**، في ضوء التوجه نحو الإسراع بدخول اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية حيز النفاذ وذلك عقب اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي جداول التزامات عشر دول عربية في نهاية عام 2017، والموافقة على كونها اتفاق مستقل عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك نظراً للطبيعة الخاصة للتجارة في الخدمات عن التجارة السلعية، في هذا السياق فقد صدقت كل من المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية على الاتفاقية، كما وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة على الاتفاقية، بينما أودعت كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وثائق التصديق لدى الأمانة العامة ومع إيداع المملكة الأردنية الهاشمية لوثائق التصديق تدخل الاتفاقية حيز النفاذ وذلك وفقاً لبند الاتفاقية، كما وافقت اللجنة المعنية بمفاوضات تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية على جداول التزامات دولة الكويت، وبذلك تكون دولة الكويت العضو الحادي عشر بعد اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.